

بترابها وبالعقود والفتن واشترى بها عبداً
في ذلك قبل قد جازع المضارب بجمعها
والمالك الباقي وزرع العبد للمضارب
باقية للمضاربة وراس المال الفان
خمسة مائة ولا يبيعها من جهة الآعلى الفين
فلبيع باربعة الاف فخصه المضارب ثلثه
الآف والربح منها خمسة مائة بينهما ولو
دبت المال عبداً بخمسة مائة وباعه في المضارة
بالف لا يبيعها من جهة الآعلى خمسة مائة ولو
اشترى مضارب بال نصف بالمضارة
عبداً عدل الفين فقتل بجلا خطاً فربح
الفداء عليه وباقية على المالك واذا فدى
خرج عن المضاربة ويختم المضارب بها
والمالك ثلثه اذ امر بها واشترى بالف
المضاربة عبداً وهالك الآف قبل يقد
دفع المالك الفين ثم وثم وجمع ما دفعه
المال ولو كان المضارب الفان فقال

هذا هو الموضع الذي فيه
الربح والمضارب يربح
بما يربح من المضاربة
والمالك يربح بما يربح
من المضاربة والمضارب
يبيع العبد للمضاربة
بما يربح من المضاربة
والمضارب يبيع العبد
للمضاربة بما يربح
من المضاربة والمضارب
يبيع العبد للمضاربة
بما يربح من المضاربة
والمضارب يبيع العبد
للمضاربة بما يربح
من المضاربة

فان كان على المضارب
فقد مضارباً بال
الضاربة والمضارب
يبيع العبد للمضاربة
بما يربح من المضاربة
والمضارب يبيع العبد
للمضاربة بما يربح
من المضاربة

دفعت الى الفان ويحتملها وقال المالك
بل دفعته اليك الا لفين فالقول للمضارب
ولو اخذت ما دفع ذلك في ذلك الربح فله المالك
ولو قال فربح ما دفع قد ربح وبها مضارة
زيد وقال زيد بل مضارة فالقول لزيد
وكذا لو قال ذ والميد هي فرض وقال زيد أيضاً
او رد بعت او مضاربة ولو قال للمضارب
اطلقت وقال المالك عتقت نوعاً فالقول
للمضارب ولو ادعى كل نوعاً فالملك
كتاب الوديعة الايداع تسلط المالك
غيره على حفظ ماله والوديعة ما يترك
عند الامين للحفظ وهي امانة فلا تضمن
بالهلك والمؤمن ان يحفظها بنفسه
عصاها ولما اقرها عند عدم النهي والظرف
خلوا فالحق فيما لم يمتدح وان حفظها
بغيره ضمن آله اذا خاف الخرق والفرق
فدفعها الى حياض او الى سفينة اخرى

هذا هو الموضع الذي فيه
الربح والمضارب يربح
بما يربح من المضاربة
والمالك يربح بما يربح
من المضاربة والمضارب
يبيع العبد للمضاربة
بما يربح من المضاربة
والمضارب يبيع العبد
للمضاربة بما يربح
من المضاربة